الأمانة العامة
القطاع الاجتماعي
إدارة السياسات السكانية
والمغتربين والهجرة

سياسة الجوار الأوروبية المجددة
الموقف العربي فيما يتعلق بالهجـــرة

مقدمة:

في إطار المشاورات التي يجريها الاتحاد الأوروبي حالياً بشأن "سياسة الجوار الأوروبيـــة المجـــددة" التي تسعى إلى تعزيز العلاقات الثنائية والإقليمية بينه وبين البلدان المجاورة لـــه، والتـــي مـــن ضـــمنها المشاورات الجارية بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومفوضية الاتحاد الأوروبي، وبمناسبة انعقاد الاجتماع الأول لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة ARCP بمقر الأمانة العامة لجامعة الـــدول العربية يومي 27 و2015/4/28، تم عقد جلـــسة لمجموعـــة دول الجـــوار الأوروبـــي العربيـــة يـــوم 2015/4/28 بعد انتهاء أعمال الاجتماع المذكور حضرها ممثلين عن كل من: المملكة الأردنية الهاشمية – الجمهورية التونسية – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية – دولة فلسطين – الجمهورية اللبنانية – جمهورية مصر العربية– المملكة المغربية، وذلك بهدف التنسيق لإعداد رؤية الجانب العربي للجـــزء الخاص بالهجرة في هذه السياسة الجديدة.

ويثمن المشاركون التعاون بين الأمانة العامة ومفوضية الاتحاد الأوروبي والتشاور بشأن سياســـة الجوار الأوروبية المجددة والتي تعتبر مجال جيد لتعزيز التفاهم المشترك بـــين الاتحـــاد الأوروبـــي والدول المجاورة له، وكذلك تثمين الحوارات الثنائية الجارية بين الدول العربية والاتحاد الأوروبـــي بشأن هذه السياسة.

وانطلاقاً من المسئولية المشتركة بين الجانبين، يؤكد المشاركون على النقاط التالية فيمـــا يتعلـــق بالهجرة في سياسة الجوار الأوروبية المجددة:

أولاً التنقل:

- ضرورة أن تركز سياسة الجوار الأوروبية المجددة بصورة أكبر على تسهيل التنقـــل وخاصـــةً تبسيط إجراءات الحصول على التأشيرة (شنجن) بغرض التعليم والبحث العلمي والثقافة والتدريب

ولأغراض مهنية وغيرها، وكذلك تحسين شروط الحصول على الإقامة في أوروبا لرجال الأعمال والمستثمرين العرب، إلى جانب تيسير التجمع العائلي.

ثانياً الهجرة النظامية:

- وضع سياسة لتنظيم الهجرة ينظر إليها على أنها لفائدة الطرفين (دول المنشأ والمقصد)؛ فبالنسبة لدول الجوار الأوروبية تعد الهجرة حلاً لعدم استيعاب سوق العمل المحلية لقوة العمل الموجودة. أما بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي، فإن الهجرة توفر حلاً لاختلال التوازن الديموغرافي فيها. ولذلك يجب تعزيز القنوات الشرعية لهجرة العمل بين الاتحاد الأوروبي والدول المجاورة له وتوفير فرص الهجرة الحقيقية من خلال: الإعلان عن احتياجات سوق العمل والمهارات المطلوبة، والاعتراف بالمؤهلات العلمية والتقنية للمهاجرين (معادلة الشهادات)، إلى جانب التعاون في مجال التدريب لتأهيل المهاجرين المحتملين.
- تضمين موضوع حقوق المهاجرين وأفراد أسرهم في السياسة المجددة وخاصةً تلك المتعلقة بالضمان الاجتماعي والرعاية الصحية.
- الدعوة إلى تيسير التجمع العائلي بما يعزز حماية المهاجرين من مختلف أشكال العنف والاتجار والاستغلال وضمان حصولهم على الحماية القانونية اللازمة.
- دعم جهود الدول والمبادرات والمؤسسات التي تهدف إلى تعزيز التفاهم بين الثقافات المختلفة (مثل معهد العالم العربي في باريس، ومتحف بلا حدود MWNF)، إلى جانب وضع برامج توعية عن طريق وسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية والمؤسسات الدينية ومنظمات المجتمع المدني وغيرها، ووضع سياسات ناجعة لإدماج المهاجرين بما يؤدي إلى تحقيق التناسق الاجتماعي والمحافظة على حقوقهم.

ثالثاً الهجرة غير النظامية:

- إن الدول المشاركة تؤكد على أهمية مكافحة الهجرة غير النظامية وأعمال تهريب المهاجرين والاتجار بهم والوقاية من الشبكات الإجرامية، وفي نفس الوقت تؤكد على ضرورة بذل المزيد من الجهد لحماية هذه الفئات الضعيفة.
- التأكيد على ضرورة أن تقترن السياسات قصيرة الأجل التي تقرر وسائل المكافحة للهجرة غير النظامية بمقاربات طويلة الأجل تعالج الأسباب الجذرية الدافعة لخروج تدفقات من الهجرة غير النظامية من خلال التأكيد على الارتباط بين الهجرة والتنمية، حيث أن المنظور الأمني لا يكفي لعلاج الأسباب الجذرية للمشكلة.

- حث الاتحاد الأوروبي على عدم الاكتفاء بمهمات المراقبة فقط وإنما العمل على إعادة تقديم الدعم اللازم لعمليات إنقاذ المهاجرين غير النظاميين عبر البحر المتوسط وتوفير أماكن مناسبة لإيوائهم في أوروبا – بما يتماشى مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان – ودراسة طلبات اللجوء، وذلك في ظل استمرار مآسي غرق المراكب التي تقل هؤلاء المهاجرين.
- تقديم الدعم والتمويل لإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول المجاورة للاتحاد الأوروبي مما يساعد على خلق فرص عمل للشباب في أوطانهم الأصلية.
- تقديم الدعم اللازم لبناء قدرات العاملين بالأجهزة المختصة بإنفاذ القانون والمؤسسات ذات الصلة، وتوفير البرامج والمعدات التي تهدف إلى تعزيز قدرات مراقبة الحدود في مجال مكافحة الاتجار بالبشر.

رابعاً الهجرة والتنمية:

- انطلاقاً من الارتباط الوثيق بين الهجرة والتنمية، فإن الاتحاد الأوروبي يجب أن يتعاون مع شركائه لتعزيز المبادرات الموجودة لنقل الخبرة والمعرفة للدول الأصلية للمهاجرين.
- دعوة الاتحاد الأوروبي إلى حث دوله الأعضاء على اتخاذ تدابير عملية وإجرائية لتيسير تحويلات المهاجرين العرب، وذلك باتخاذ إجراءات تحد من تكلفة إرسال التحويلات وتزيد من تدفقها ضمن قنوات رسمية ووضع برامج مشتركة لتشجيع استثماراتهم بوطنهم الأم، مع التأكيد على أن تحويلات المهاجرين لا تشكل بديلاً عن المساعدات الإنمائية الدولية.

- التأكيد على أهمية التعاون مع الإدارة المعنية بالهجرة في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية التي توفر الفرصة لتنفيذ أنشطة تستهدف الدول العربية الأعضاء وخصوصاً في مجال التدريب والحوار الهادف لتنسيق السياسات.

موضوعات أخرى:

- مطالبة الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي بالعمل من أجل وقف الممارسات الإسرائيلية الدائمة التي تستهدف تشريد الشعب الفلسطيني مجدداً وتهجيره من وطنه والتأكيد على حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى وطنه بموجب القرارات الدولية وخاصة قرار الأمم المتحدة رقم 194.
- الحاجة لإيجاد آليات أكثر فعالية في إطار سياسة الجوار الأوروبية المجددة فيما يتعلق بالهجرة تتميز بسرعة الاستجابة للتغيرات التي تحدث في دول جوار أوروبا جنوب المتوسط.
- التأكيد على ضرورة مواجهة ظاهرة العداء للأجانب والإسلاموفوبيا من خلال حماية حقوق المهاجرين بما تكفله المواثيق الإقليمية والدولية وإبعادهم عن الممارسات العنصرية.

- ضرورة توفير الحماية للمهاجرين واللاجئين وحقوقهم وخاصةً في أوقات الأزمات، والتأكيد على أهمية تقديم المساعدة للاجئين، وتوفير برامج القبول الإنسانية لهم، وتسهيل إجراءات إعادة التوطين في دول الاتحاد الأوروبي، واتخاذ تدابير تأمين الحماية المؤقتة فيه.
- مساعدة دول الجوار الأوروبي على تطوير الإحصاءات المتعلقة بالهجرة وتبادلها وتحسين نوعية الخدمات الإحصائية ومواصلة تطوير البيانات.
- يجب مراعاة خصوصية كل دولة من دول الجوار الأوروبي عند تطبيق السياسة المجددة خاصةً الدول المتأثرة بالنزاعات الإقليمية والمتأثرة باللجوء.